

طلقة (١٧)

جاهزون للحرب



الحقائق تعلن عن نفسها !



ذهب الشاذلي يوم ١٨ أكتوبر إلى مقر قيادة الجيش الثاني وليس كما جاء على لسان السادات في كتاب البحث عن الذات انه ذهب يوم ١٦ المهم انه في يوم ١٨ كان للعدو خمسة ألوية مدرعة قرب القناة ولا يوجد في مواجهتهم سوى لواء مظلات و٤ كتيبة صاعقة حتى الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس.. ولما وجدوا أن الطريق أمامهم سهلا زاد عدد الألوية المدرعة إلى سبعة وكان الأمر عسكريا يحتاج إلى مناورة بالقوات بتبديل أماكنها والواضح أن السادات هو الذي كان يدير الحرب نظرا للضعف شخصية إسماعيل ..

كان تطوير الهجوم يعتمد على دفع الفرقة ٢١ والفرقة الرابعة المدرعة من غرب القناة إلى الشرق واعتمدوا في الهجوم على ٤٠٠ دبابة في مواجهة ٩٠٠ دبابة للعدو بالإضافة إلى التفوق الجوي.. ونحن لا نملك القوة الجوية أو الدفاع الجوي فكيف تنجح هجوما وسط هذا الظروف التي تؤكد الفشل وخسرنا في هذا اليوم ٢٥ دبابة وعادت قواتنا رغم انفها إلى رؤوس الكباري... وهل خففنا الضغط؟ طبعاً لم يحدث وكنا نتحرك بـ ٤ ألوية مقابل ٨ للعدو كيف نتعامل معه..

على الجانب الآخر ألقى السادات بالمسؤولية على أكتاف الشاذلي وحاول التهوين مما حدث وقال في مذكراته:

طلب مني احمد إسماعيل في منتصف ليلة ١٩ أكتوبر أن اذهب إلى القيادة بصفتي القائد الأعلى لاتخذ قرارا مهما .. وذهبت واستعرضت الموقف فوجدت أن لنا خمس فرق كاملة في شرق القناة وعندنا ١٢٠٠ دبابة في الشرق أيضا أما في الغرب فعندنا فرقة مدرعة تواجه إسرائيل وفي القاهرة فرقة يمكن سحبها هذا غير الحرس الجمهوري الخاص بي والذي أدخلته الحرب وقاتل قتالا مجيداً وعاد كاملاً بكل دباباته..

وبعدما اتضح الموقف جمعت القادة كلهم وكان معي الفريق أحمد إسماعيل والفريق الجسمي مدير العمليات والفريق حسني مبارك والفريق محمد علي فهمي



قائد سلاح الصواريخ وكانوا جميعا من رأيي وهو انه لم يحدث شيء يستدعي القلق فأعطيت الأمر الذي اعتبره أهم من قرار ٦ أكتوبر بان لا ينسحب جندي واحد ولا بندقية واحدة ولا أي شيء على الإطلاق من شرق القناة وانه علينا أن نتعامل مع الغرب حسب الأوضاع الموجودة ثم بدأت اتصل بنفسي مع الفرقة المدرعة في الغرب وكان يقودها ضابط اسمه قابيل وهو بطل من أبطال أكتوبر وقلت له: ثبت الإسرائيليون ولا تجعلهم يتمكنوا من التوسع وإياك أن تشتبك معهم إلى أن تصلك الإمدادات وفي هذه الليلة أعطيت تعليماتي إلى احمد إسماعيل بعزل الشاذلي من رئاسة الأركان على ألا يعلن هذا القرار على القوات حتى لا يحدث رد فعل عندنا أو عند الإسرائيليين وفي نفس العملية استدعيت الجسمي وعينته رئيسا للأركان.

لنسمع الجسمي

الأفضل وقد جاء ذكر المشير الجسمي أن نستمع إلى أقواله التي سجلها في كتابه حرب أكتوبر حيث يقول عن المشاركة العربية في الحرب:

يوم ١٠ أكتوبر أرسل العراق بالفرقة الثالثة المدرعة إلى سورية وفي نفس الوقت أعلن الأردن التعبئة العامة لخدمة المجهود الحربي وخصص لواء مدرع للاشتراك في القتال بالجهة السورية وفي اليوم التالي قررت السعودية إرسال لواء مشاه إلى الأردن لدعم موقفه وعند يوم ١٣ تحرك اللواء المدرع الأردني في اتجاه سورية وبالتالي توقف الهجوم الإسرائيلي على سورية..

ومعنى هذا أن المبرر الذي قيل بان تطوير الهجوم سببه تخفيف الضغط على سورية غير صحيح وبالتالي فإن عملية تطوير الهجوم هذه تمت لأسباب أخرى غير التي ذكرها إسماعيل والسادات وهو كلام يصب في اتجاه الشاذلي ووجهة نظره وان كان هو شخصا لم يفسر الموقف بهذا الدعم العربي لسورية كما جاء على لسان الجسمي رئيس هيئة العمليات.



كما أفاد الجسمي بأن السادات صباح يوم ١٠ أكتوبر أرسل مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل برسالة إلى الدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا وصورة منها ذهبت إلى السفير السوفيتي في مصر يطلب في تلك الرسالة بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ١٩٦٧ مع حرية الملاحة في مضائق تيران تحت إشراف الأمم المتحدة ووضع قطاع غزة تحت إشراف دولي.. وفشلت الرسالة لكنها تكشف أسلوب السادات وتفكيره في الاكتفاء بهذا القدر من الحرب وهو في قمة انتصاره ثم تحويل الورقة العسكرية إلى ورقة سياسية فهل اضطر إلى تطوير الهجوم بعد رفض اقتراحه!!

ونقفز إلى ما ذكره الجسمي تحت عنوان توقيت تطوير الهجوم وقال : لقد استثمر العدو الوقفة التعبوية ودعم قواته وأعتقد أن فترة الانتظار طالت أكثر مما ينبغي بين المرحلة الأولى والثانية من الخطة.

لكن الجسمي يعود ويعترف بأن العدو غير من أسلوبه التكتيكي وتطور الموقف ليصبح في صالح إسرائيل ابتداء من يوم ١٠ وهو ما يناقض كلامه هو نفسه لأن تأثير الدعم العربي من العراق والأردن والسعودية لصالح سورية.

وفي صباح ١٢ أكتوبر اصدر احمد إسماعيل أوامره بتطوير الهجوم صباح اليوم التالي ١٣ مع التمسك برؤوس الكباري وبناء على طلب اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني واللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث وبعد استدعائهما إلى مركز عمليات القوات المسلحة ومقابلة القائد العام يوم ١٣ الأمر الذي ترتب عليه تأجيل عملية تطوير الهجوم ليكون يوم ١٤ ..

ويعود الجسمي في مذكراته لكي يستشهد بما جاء في مذكرات الشاذلي وكأنه يبرئ ذمته تماما.. والجسمي له موقف يستحق أن نحكيه هنا.. فقد تم اتهام الشاذلي عند نشر مذكراته بأنه أذاع أسراراً عسكرية وحكمت عليه المحكمة العسكرية في عام ١٩٨٣ إبان حكم مبارك بالسجن لمدة ٣ سنوات مع الأشغال



الشاقة ولكنه كان منفيًا في الجزائر بعد معارضته لاتفاقية كامب ديفيد وظل هناك حتى عام ١٩٩٢ وكانت الأحوال قد تغيرت في الجزائر وأوحى إليه البعض بان يعود إلى مصر ولا يخشى السجن.. ووثق في هذا الكلام لأنه من داخله كان يشعر بضرورة الدفاع عن نفسه من هذه التهمة الباطلة ويكفى تجاهله في تكريم أبطال أكتوبر وهو المهندس الحقيقي للحرب.. وعاد ليجد نفسه مقبوضا عليه وتم اقتياده إلى السجن الحربي..

وللأمانة أوصى المشير طنطاوي بمعاملته على أفضل ما تكون المعاملة لبطل اختلعت معه القيادة السياسية وتقدمت أسرته بعد ذلك بمذكرة لإلغاء الحكم وطلبت ابنته شهدان من المشير الجمسي وكان متقاعدا أن يدلي بشهادته ولكنه اعتذر لها بان ظروفه المادية ليست على ما يرام وان مبارك من الممكن أن يضايقه في معاشه الضئيل خاصة انه رفض علاج زوجته على نفقة الدولة وهو يعلم أن الجمسي لا يملك المال لسفرها إلى فرنسا.. ولكنه بمعاونة بعض الأصدقاء أرسلها هناك ولم يستطع أن يستمر معها توفيراً للنفقات ولما توفيت هناك طلبت من مصر للطيران أن تغير طائراتها التي تقلع من باريس مسارها لكي تحضر إلى ليون لاصطحاب جثمان رفيقته واستجابوا له لكن مبارك هاج وماج بعد أن علم بذلك والواقعة رواها الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في كتابه «مبارك وزمانه» ووقتها بكى الجمسي وتأثر بذلك للغاية... ونعود إلى شهد أن الابنة الكبيرة للفريق الشاذلي التي انصرفت من بيت الجمسي آسفة والتمست له العذر لكنها فوجئت في اليوم التالي بتواجده على باب المحكمة وقدم شهادته في أربع ساعات كاملة وكانت سببا في إلغاء الحكم على الشاذلي وإسقاط التهمة عنه ..

لذلك تبدو شهادة الجمسي هنا مختلفة وهامة جدا خاصة في الجانب العسكري وهو رئيس هيئة العمليات ويقول عن الشاذلي: انتشرت شائعات كثيرة تقول أنني كنت من أنصار الاندفاع السريع نحو الشرق وراحت بعض وسائل



الإعلام العالمية تنشر هذه الشائعة ووصفوني بأنني رجل مظلي قوى وهجومي ..
وقد كنت دائما ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق سواء في مرحلة التخطيط
أو في مرحلة إدارة العمليات الحربية
وهنا تتطابق وجهة نظره مع الشاذلي لكنه يعاتبه في مودة حول اعتراض الشاذلي
على تطوير الهجوم في مرحلة التخطيط إلى قبل العبور
ويستشهد الجسمي بحديث دار بين المشير احمد إسماعيل والكاتب محمد
حسين هيكمل ونشر بالأهرام في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ويستخلص منه هيكمل ما يلي:
خطة الحرب لا خلاف عليها عسكريا وسياسيا وقد وضعت للوصول إلى
المضايق كهدف نهائي للحرب.

لم تحتم هذه الخطة عمل وقفة تعبوية بعد اقتحام القناة وإنشاء رؤوس الكباري
بل نصت على تطوير الهجوم شرقا للاستيلاء على المضايق بعد وقفة تعبوية أو
بدونها حسب الموقف وكان تطوير الهجوم من أهم عوامل نجاحه لسرعة
استغلال النجاح الذي تحقق وكلما كانت فترة الانتظار بعد إتمام المهمة مباشرة
يوم ١٩ أكتوبر اقصد كان ذلك أفضل بكثير.

لقد كان القائد العام احمد إسماعيل حذرا أكثر مما يجب وأبطأ مما يجب الأمر
الذي دعاه إلى الانتظار الطويل من يوم ١٠ إلى ١٣ أكتوبر وكان يرى كما قال على
ألا أغامر وكان عليه أن يغامر بعد أن ضاعت منا فرصة استغلال النجاح بسرعة
لتحقيق هدف استراتيجي..

يقع عبء إدارة العمليات الحربية لتنفيذ الخطة على القيادة العسكرية دون
تدخل من القيادة السياسية وهو الأسلوب الصحيح لإدارة العمليات وقد حاولت
خلال الحرب معرفة مبررات البطء في تطوير الهجوم شرقا.

وهل هناك قيد سياسي على القائد العام للقوات المسلحة يتطلب ذلك إلا أن



الفريق أحمد إسماعيل لم يفصح لي عن هذا القيد لو كان موجودا ثم اتضح لي بعد أن القرار كان سياسيا..

وكلام هيكل الذي استخلصه من حديثه المطول مع إسماعيل والذي جاء في خضم الأحداث وبعد أسابيع من حرب أكتوبر يؤكد وجهة نظر الشاذلي في مسألة تطوير الهجوم وكيف كان القرار سياسيا ويعكس الرأي في مخاوف إسماعيل وهو أيضا ما أشار إليه الشاذلي..

وهنا يجب الوقوف أمام كلمات إسماعيل نفسه في تصريحاته لهيكل وقد قال فيها:

كانت معركة الدبابات خارج نطاق الصواريخ واضطر العدو إلى سحب جانب من قواته في سورية واستمر طيرانه بعد أن قمنا بتطوير الهجوم ولذلك فضلت لقواتنا أن تعود إلى رؤوس الكباري.. إلى مظلة الدفاع الجوي وهو ما كان يقوله الشاذلي .. لكنه تحقق بعد فوات الأوان!!



خارج السياق (عندما تكلم فوزي):

هو الرجل الذي تولى حقيبة الحربية بعد انتحار المشير عبد الحكيم عامر وبدأت معه أولى خطوات إعادة بناء الجيش المصري مواليد ١٩١٠ بمدينة المنوفية وأصوله شركسية وكان والده ضابطاً كبيراً بالجيش وجده ياور خديوي مصر كان رئيس أركان حرب الجيش المصري خلال حرب ٦٧ وتولى صفوف الجيش وتم عزله من منصبه بعد وصول السادات إلى الحكم وجرى اعتقاله مع مجموعة من المسؤولين بتهمة التآمر ضد السادات فيما عرف بانقلاب ١٥ مايو .. عرف عنه الحزم إلى درجة الشدة وأمر مبارك بعلاجه على نفقة الدولة وتوفي في ١٦ فبراير ٢٠٠٦ وكان مبارك مقدمة مشيعه وقد دارت معه مقابلة صحافية قبل وفاته بفترة قصيرة وكان في مقدمة الأسئلة سؤالاً حول الثغرة وكيف تم معالجتها ومن يتحمل مسؤوليتها في المقام الأول وكذا سؤال حول حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ .. فقال:

المسؤول عن الثغرة هو الرئيس محمد أنور السادات إذ انه يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٧٣ اصدر قراراً رئاسياً خاطئاً من الناحية العسكرية أدى إلى الثغرة ويعتبر الفريق سعد الشاذلي كبش فداء لهذه العملية وبدل أن يوجه الاتهام إلى القائد العام جعل الشاذلي كبش فداء لكن الخطأ الأساسي من أنور السادات بإصداره القرار يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٧٣ وهو خاطئ عسكرياً عرض أمن القوات المسلحة في جبهة قناة السويس إلى الخطر الأمر الذي استغله الإسرائيليون ونفذوا خطة الثغرة التي كانت معروفة لنا من سنة ١٩٧١ وكانوا يسمونها الغزاة وتدربت عليها القوات المصرية تدريباً يسمح بفشل أي هجوم عليها ولكن الظروف تغيرت واغلب القادة دخلوا السجن ومن حل محلهم لم يحضروا حرب الاستنزاف بالكامل لا المشير أحمد إسماعيل ولا الشاذلي الذي كان موجوداً في منطقة البحر الأحمر وجميع قادة الفريق أحيلوا على المعاش مع أحمد إسماعيل بعد سنة ١٩٦٧



فكل الأوراق والوثائق الخاصة بعمليات حرب الاستنزاف ضد العدو بما فيها حكاية الثغرة كلها كانت موجودة ورغم ذلك حصلت ، شارون علم منطقة الاختراق بحجر احمر وهي تمتد ٦ كلم سنة ١٩٧١ ولما حصلت الغلطة التي ارتكبها السادات كان ديان موجوداً في الجانب الآخر وريت على كتف شارون وذلك بعدما زودته الطائرات بصور وقال له يبدو انك ولدت وفي فمك ملعقة ذهب ، نفذ الخطة ونفذت الخطة ونجحت .